

روضة الطالبين وعمدة المفتين

والثاني لا يملك لئلا يبطل حق غيره والثالث أنه إن انضم إلى المتجر إقطاع السلطان لم يملك المحيي وإلا فيملك والرابع إن أخذ المتجر في العمارة لم يملك المبادر وإلا فيملك وشبهوا المسألة بالخلاف فيما إذا عثش الطائر في ملكه وأخذ الفرخ غيره هل يملكه قلت والأصح أيضا أنه يملكه وكذا لو توحل ظبي في أرضه أو وقع الثلج فيها ونحو ذلك وقد سبقت مسائل تتعلق بهذا في كتاب الصيد وإنا أعلم فرع لو باع المتجر ما تجره وقلنا بالصحيح إنه لا يملك لم يصح بيعه عند الجمهور وقال أبو إسحق وغيره يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص وعلى هذا لو باع فأحياه في يد المشتري رجل وقلنا يملك فهل يسقط الثمن أم لا لحصول التلف بعد القبض وجهان قلت أصحابنا الثاني وإذا قلنا لا يصح البيع فأحياه المشتري قبل الحكم بفسخ البيع فهل يكون له أم للبائع فيه وجهان حكاهما الشاشي والصحيح الأول وإنا أعلم فرع لا قطاع الإمام مدخل في الموات وفائدته مصير المقطع أحق بأحياه كالمتجر